CD/1649
15 August 2001

ARABIC
Original: CHINESE and RUSSIAN

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي والممثل الدائم للصين لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيلان فيها النصين الروسي والصيني لمعاهدة حسن الجوار والتعاون الودي بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، فضلا عن نص البيان المشترك الذي صدر في موسكو في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ عن رئيسي دولتي الاتحاد الروسي والصين

نتشرف بأن نحيل إليكم النصين الروسي والصيني لمعاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، ونص البيان المشترك الذي صدر في موسكو في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ عن رئيسي دولتي روسيا والصين.

ونرجو التفضل بإصدار وتعميم نص المعاهدة والبيان المشترك كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) فاسيلي س. سيدوروف
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى مؤتمر نزع السلاح

(توقيع) هو جياودي
السفير
رئيس وفد جمهورية الصين الشعبية
إلى مؤتمر نزع السلاح

معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي

إن جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي (ويشار إليهما فيما يلي باسم "الطرفين المتعاقدين")،

إذ يضعان في اعتبارهما تقاليد حسن الجوار والصداقة التاريخية بين شعبي الصين وروسيا،

وإيمانا منهما بأن الاعلانات والبيانات الصينية – الروسية المشتركة التي وقعها واعتمدها رئيسا الدولة في البلدين بين عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠٠ هي إعلانات وبيانات لها أهميتها في تطوير العلاقات الثنائية،

واقتناعا منهما بأن تعزيز روابط الصداقة وحسن الجوار والتعاون المتبادل بين البلدين في جميع الميادين هو أمر يخدم المصالح الأساسية لشعبيهما ويفضي إلى صون السلم والأمن والاستقرار في آسيا وفي شتى أنحاء العالم،

وإذ يعـــيدان تأكيد التزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية الأخرى التي دخلا طرفا فيها،

وإذ تحدوهما الرغبة في تعزيز وإرساء نظام عالمي جديد منصف وعادل يقوم على أساس الامتثال الصارم لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا،

وإذ يسعيان إلى الارتقاء بالعلاقات بينهما إلى مستوى جديد تماما،

وقد عقدا العزم على توطيد أواصر الصداقة بين شعبيهما من جيل إلى آخر،

قد اتفقا على ما يلي:

المادة ١

وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا، ومبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمـــية، والتزام كل من الطرفين بعدم الاعتداء على الطرف الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ومبادئ المســـاواة والمـــنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، يعمل الطرفان المتعاقدان على إقامة شراكة أساسها حسن الجوار والصداقة والتعاون والمساواة والثقة والتعاون الاستراتيجي على المدى الطويل وعلى جميع الجبهات.

المادة ٢

يمتنع كل من الطرفين المتعاقدين، في العلاقات القائمة بينهما، عن اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعن استخدام الوسائل الاقتصادية وغيرها من الوسائل لممارسة الضغط على الطرف الآخر. ويعمل الطرفان المتعاقدان على تسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية حصرا، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا. ويعيد كل من الطرفين المتعاقدين تأكيد التزامه بألا يكون البادئ في استخدام الأسلحة النووية ضد الطرف الآخر وبعدم توجيه القذائف النووية الاستراتيجية ضده.

المادة ٣

يكفل الطرفان المتعاقدان، مع احترام كل منهما لنهج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يختاره كل منهما لنفسه على ضوء ظروفه المحلية، التطوير الطويل الأجل والمستقر للعلاقات بين الدولتين.

المادة ٤

يؤيد الجانب الصيني السياسة الروسية بشأن المسائل المتصلة بالدفاع عن الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للاتحاد الروسي. ويؤيد الجانب الروسي السياسة الصينية بشأن المسائل المتصلة بالدفاع عن الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية.

المادة ٥

يعيد الجانب الروسي تأكيد ثبات موقفه المبدئي بشأن قضية تايوان على النحو المبين في الوثائق السياسية التي وقعها واعتمدها رئيسا الدولة في البلدين بين عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠٠. ويسلم الجانب الروسي بأنه ليست هناك سوى صين واحدة، وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين كلها، وأن تايوان هي جزء من الصين لا يمكن التصرف فيه. ويعارض الجانب الروسي أي شكل من أشكال الاستقلال التايواني.

المادة ٦

إن الطرفين المتعاقدين، إذ يلاحظان بارتياح أنه ليس لأي منهما أية مطالبة بأراض تابعة للطرف الآخر، يعقدان العزم على تحويل الحدود بينهما إلى منطقة يسودها السلم والصداقة الدائمان من جيل إلى آخر، ويسعيان جاهدين إلى بلوغ هذه الغاية. ويلتزم الطرفان المتعاقدان بمبادئ عدم التعدي على أراضي كل منهما وحدوده الوطنية حسبما ينص عليه القانون الدولي، ويحترمان على نحو صارم حرمة الحدود بين الدولتين. ويواصل الطرفان

المتعاقدان، عملا بالمعاهدة الصينية – الروسية الصادرة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩١ بشأن القطاع الشرقي من الحدود بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية الصين الشعبية، إجراء مباحثات بشأن خط الحدود في القطاعات التي لم يتوصلا فيها بعد إلى اتفاق. وريثما يتم التوصل إلى تسوية هذه القضايا، يحافظ الجانبان على الوضع القائم في قطاعات الحدود هذه.

المادة ٧

يعتمد الطرفان المتعاقدان، وفقا للاتفاقات الحالية، تدابير لبناء الثقة في المجال العسكري وإجراء تخفيضات متبادلة في حجم قواتهما المسلحة في مناطق الحدود. ويعمل الطرفان المتعاقدان على توسيع وتعميق تدابير بناء الثقة في المجال العسكري من أجل توطيد دعائم أمن كل منهما وتعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي. ويبذل الطرفان المتعاقدان جهودا بهدف ضمان أمنهما القومي وفقا لمبدأ الاحتفاظ بقدر كاف معقول من الأسلحة والقوات المسلحة. والتعاون العسكري والتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية بين الطرفين المتعاقدين، وفقا للاتفاقات ذات الصلة، ليس موجها ضد بلدان أخرى.

المادة ٨

لا يدخل أي طرف من الطرفين المتعاقدين في عضوية أي حلف أو تكتل، ولا يتخذ أي إجراء، بما في ذلك إبرام معاهدات مع بلدان ثالثة، إذا كان ذلك ينال من سيادة الطرف المتعاقد الآخر أو أمنه أو سلامته الإقليمية. ولا يسمح أي طرف من الطرفين المتعاقدين باستخدام أراضيه من قبل أي بلد آخر استخداما يضر بالسيادة الوطنية للطرف المتعاقد الآخر وبأمنه وسلامته الإقليمية. ولا يسمح أي طرف من الطرفين المتعاقدين بقيام منظمات أو عصابات تعمل في أراضيه وتنال من سيادة الطرف المتعاقد الآخر وأمنه وسلامته الإقليمية.

المادة ٩

إذا نشأت حالة يرى أي من الطرفين المتعاقدين أنها قد تهدد أو تقوض السلم أو تؤثر في مصالحه الأمنية، أو إذا تعرض أي من الطرفين لتهديد بالعدوان، يجري الطرفان على الفور اتصالات ومشاورات فيما بينهما بغية درء هذا الخطر.

المادة ١٠

يستخدم الطرفان المتعاقدان ويحسنان آلية عقد الاجتماعات المنتظمة على شتى المستويات، وبخاصة مؤتمرات القمة والاجتماعات الرفيعة المستوى، وإجراء تبادل دوري لوجهات النظر وتنسيق مواقفهما بشأن

العلاقـــات الثنائـــية وبشأن القضايا الدولية الهامة والملحة التي هي موضع اهتمامهما المشترك بغية تعزيز الشراكة بينهما على أساس المساواة والثقة والتعاون الاستراتيجي.

المادة ١١

يحث الطرفان المتعاقدان على الامتثال الصارم لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا، ويعارضان أي لجوء إلى استخدام القوة أو ممارسة الضغط على الآخرين أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة أيا كانت الذريعة؛ والطرفان المتعاقدان عازمان على العمل من أجل تعزيز السلم والاستقرار والتنمية والتعاون على المستوى الدولي. ويعارض الطرفان المتعاقدان أي إجراء يمكن أن يهدد الاستقرار الدولي والأمن والسلم الدوليين، ويعملان معا على تفادي حدوث النـــزاعات الدولية وعلى تسويتها بالوسائل السلمية.

المادة ١٢

يبذل الطرفان المتعاقدان جهودا مشتركة من أجل المحافظة على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين، ويبذلان قصارى ما في وسعهما لتأمين الامتثال الصارم لأحكام الاتفاقات الأساسية بشأن المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي. ويعمل الطرفان المتعاقدان بنشاط على تعزيز عملية نزع الأسلحة النووية والكيميائية، وتعزيز نظام حظر الأسلحة البيولوجية، واتخاذ خطوات لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها والتكنولوجيات ذات الصلة بها.

المادة ١٣

يعمل الطرفان المتعاقدان على تعزيز تعاونهما في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن وفي الوكالات المتخصصة الـــتابعة للأمم المتحدة. ويعمل الطرفان على تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية الأكثر حجية والأكثر شمولا للدول ذات السيادة، في الشؤون الدولية، وبخاصة في مجالي السلم والتنمية، كما يعملان على ضمان اضطلاع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

المادة ١٤

يبذل الطرفان المتعاقدان قصارى جهدهما من أجل تعزيز الاستقرار في المناطق المحيطة بالبلدين، وتهيئة مناخ من التفاهم المتبادل والثقة والتعاون، وتعزيز الجهود من أجل إنشاء آلية تنسيق متعددة الأطراف شأن قضايا الأمن والتعاون تكون متلائمة مع الظروف السائدة في تلك المناطق.

المادة ١٥

يباشر الطرفان المتعاقدان علاقاتهما فيما يتصل بالمطالبات والالتزامات المالية على أساس المعاهدات الثنائية ذات الصلة وغيرها من النصوص، ويعترفان بالحقوق المشروعة لكل طرف منهما في الأصول والممتلكات الواقعة في إقليم الطرف الآخر وما له من مصالح فيها.

المادة ١٦

يتعاون الطرفان المتعاقدان، على أساس المنفعة المتبادلة، في مجالات مثل الاقتصاد والتجارة والخبرة العسكرية والعلوم والتكنولوجيا وموارد الطاقة والنقل والطاقة النووية والتمويل والفضاء الجوي والطيران وتكنولوجيا المعلومات وغير ذلك من المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك. ويعملان على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين في مناطق الحدود وفيما بين المناطق، وتهيئة الظروف الملائمة لهذه الغاية وفقا لتشريعاتهما الداخلية. ويبذل الطرفان المتعاقدان قصارى جهدهما لتعزيز نمو عمليات التبادل والتعاون بينهما في مجالات الثقافة والتعليم والصحة والإعلام والسياحة والرياضة والشؤون القانونية. ويعمل الطرفان المتعاقدان، وفقا لقوانينهما المحلية وللمعاهدات الدولية التي دخلا طرفا فيها، على حماية الملكية الفكرية، بما في ذلك الحقوق في براءات الاختراع وما يتصل بها من حقوق.

المادة ١٧

يتعاون الطرفان المتعاقدان في المؤسسات المالية العالمية، وفي المنظمات والمحافل الاقتصادية ويعملان، وفقا لقواعد وأنظمة هذه المؤسسات والمنظمات والمحافل، على التشجيع على قبول أحد الطرفين المتعاقدين في تلك المؤسسات التي يكون الطرف المتعاقد الآخر عضوا فيها.

المادة ١٨

يتعاون الطرفان المتعاقدان في تعزيز إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لالتزاماتهما الدولية وقوانينهما الوطنية. وبالإضافة إلى القوانين والأنظمة الوطنية الداخلية لكل من الطرفين، يتخذ كل طرف من الطرفين المتعاقدين تدابير فعالة لضمان الحقوق والمصالح القانونية للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين التابعين للطرف المتعاقد الآخر والمقيمين في إقليمه ويقدم المساعدة القانونية الضرورية في القضايا المدنية والجنائية. وتعمل السلطات المختصة في الطرفين المتعاقدين، وفقا للقوانين ذات الصلة، على بحث وحل المشاكل والنزاعات التي تنشأ في سياق التعاون والعمليات التجارية التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون التابعون لأحد الطرفين في إقليم الطرف الآخر.

المادة ١٩

يـــتعاون الطـــرفان المتعاقدان في حماية وتحسين البيئة، ومنع التلوث العابر للحدود، والاستخدام المنصف والرشـــيد للموارد المائية في مناطق الحدود، واستخدام الموارد البيولوجية في شمال المحيط الهادئ وأحواض الأنهار الحدوديـــة، والعمل معا على حماية أنواع النباتات والحيوانات النادرة والنظم الإيكولوجية الطبيعية، والتعاون في الوقاية من الكوارث الطبيعية وفي عمليات التنظيف التالية لوقوع هذه الكوارث في كلا البلدين.

المادة ٢٠

يـــتعاون الطـــرفان المتعاقدان بنشاط، وفقا لقوانينهما المحلية والتزاماتهما الدولية، في مكافحة الإرهاب والنزعـــات الانفصالية والتطرف وفي مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأسلحة، ويتعاون الطرفان المتعاقدان في مكافحة الهجرة غير المشروعة، بما في ذلك النقل غير المشروع للأشخاص عبر أراضيهما.

المادة ٢١

يعلـــق الطـــرفان المـــتعاقدان أهمية عظيمة على تطوير عمليات التبادل والتعاون بين الأجهزة التشريعية والتنفـــيذية المركـــزية (الاتحاديـــة) للدولتين. ويبذل الطرفان المتعاقدان قصارى جهدهما لتعزيز عمليات التبادل والتعاون بين الأجهزة القضائية للدولتين.

المادة ٢٢

لا تمس هذه المعاهدة حقوق والتزامات الطرفين المتعاقدين بموجب المعاهدات الدولية الأخرى التي دخلا طرفا فيها، كما أنها ليست موجهة ضد أي بلد آخر.

المادة ٢٣

يعمـــل الطرفان المتعاقدان بنشاط، بمقتضى هذه المعاهدة، على تشجيع التوقيع على اتفاقات في المجالات المحددة التي تهم كلا الجانبين.

المادة ٢٤

تخضع هذه المعاهدة للتصديق عليها ويبدأ نفاذها من تاريخ تبادل صكي التصديق الذي سيتم في بيجين.

المادة ٢٥

تظل هذه المعاهدة سارية لمدة ٢٠ سنة. وإذا لم يقم أي طرف من الطرفين المتعاقدين، قبل سنة واحدة من تاريخ انقضاء المعاهدة، بإخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابة برغبته في إنهاء المعاهدة، يمدد سريان المعاهدة تلقائيا لفترات متتالية تمتد كل منها لخمس سنوات.

حرر في موسكو في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ في نسختين، باللغتين الصينية والروسية، ويعتبر كلا النصين متساويين في الحجية.

عن جمهورية الصين الشعبية **عن الاتحـــاد الروســـي**

جيانغ زيمين **فلاديمير بوتن**

إعلان موسكو المشترك الصادر عن رئيسي دولتي روسيا والصين

قام جيانغ زيمين، رئيس جمهورية الصين الشعبية، بزيارة دولة إلى الاتحاد الروسي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١ بدعوة من فلاديمير بوتن رئيس الاتحاد الروسي. ويعلن رئيسا دولتي روسيا والصين، وقد أجريا مناقشـــة شاملة لسير تطور الروابط بين روسيا والصين على مدى العقد الأخير، أن إقامة شراكة متكافئة ودائمة وتعاون استراتيجي بينهما تشكل اختيارا تاريخيا صحيحا يتسم بأهمية عظيمة بالنسبة لتعزيز التعاون الشامل بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، وتوثيق عرى الصداقة بين شعبي روسيا والصين، وإقامة نظام دولي جديد عادل ورشيد. وقد تم رسم الخطوط العريضة لخطة طويلة الأجل لتطوير العلاقات الثنائية بينهما في القرن الحادي والعشرين.

ويلاحـــظ رئيسا دولتي روسيا والصين، مع الارتياح، أن الأسس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تقوم عليها العلاقات الروسية الصينية قد أصبحت أكثر متانة في القرن الحادي والعشرين الجديد. وتعتزم روسيا والصين تعزيز علاقات حسن الجوار والصداقة بينهما من جيل إلى جيل، وتعميق التعاون العملي الذي يعود عليهما بمنافع متبادلة، والسعي الحثيث من أجل تحقيق التنمية والرفاهية المشتركتين. وستواصل الدولتان توسيع تعاونهما في الشؤون الدولية، وتعزيز السلم والاستقرار على نطاق العالم، والعمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب.

وفي سبيل بلوغ هذه الغايات، يعلن رئيسا دولتي روسيا والصين ما يلي:

أولا

إن معـــاهدة حســـن الجوار والصداقة والتعاون بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية التي أبرمها رئيسا دولتي روسيا والصين في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ تشكل علامة فارقة هامة في تاريخ العلاقات بين الدولتين وتدل على بداية مرحلة جديدة في العلاقات بينهما. وإن هذه المعاهدة، التي تمثل وثيقة برنامجية تحدد مسار تطوير العلاقـــات الروســـية – الصينية في القرن الجديد وتلخص المبادئ الرئيسية للعلاقات الروسية – الصينية وروحها وإنجازاتها على أساس التجربة التاريخية، والايديولوجية السلمية للدولتين وشعبهما: "أصدقاء لا أعداء إلى الأبد" قد صـــيغت في شكل قانوني. وتؤكد المعاهدة من جديد أن روابط الصداقة بين البلدين تمثل علاقات بين الدول من نوع جديد، وهي علاقات لا تقوم على التحالفات والمجابهات، وهي ليست موجهة ضد أية بلدان أخرى. ويعرب رئيسا دولتي روسيا والصين عن اقتناعهما بأنه من المؤكد أن العلاقات الروسية – الصينية سترقى في القرن الحالي إلى مستوى أعلى جديد بالاستناد إلى الأساس المتين لهذه المعاهدة.

ثانيا

يعيد رئيسا دولتي روسيا والصين تأكيد استعدادهما لمواصلة المحافظة على العلاقة التقليدية بينهما، وتعزيز آلـــية القيام بزيارات متبادلة وعقد اجتماعات منتظمة رفيعة المستوى بين البلدين، ومواصلة تبادل وجهات النظر بشـــأن القضـــايا الرئيسية الثنائية والدولية. وستعمل المؤسسات المعنية بالشؤون الخارجية وشؤون الدفاع وإنفاذ القوانـــين والشؤون الاقتصادية وشؤون العلم والتكنولوجيا في البلدين على تكثيف التعاضد وتعزيز التعاون فيما بيـــنها. ويســـهم توســـيع الاتصالات الودية والتعاون بين الدولتين في ميادين التعليم والثقافة والصحة والرعاية والرياضـــة في تدعـــيم وترسيخ القاعدة الاجتماعية لعلاقات حسن الجوار والصداقة والثقة المتبادلة بين الدولتين؛ وللجنة الروسية – الصينية المعنية بالصداقة والسلم والتنمية دور هام تؤديه في هذا الصدد.

ثالثا

يعتقد رئيسا دولتي روسيا والصين أن التنفيذ العملي للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المجالات التجارية والاقتصـــادية والعلمـــية والتكنولوجـــية وغيرها من المجالات سيثري باستمرار الأسس المادية للشراكة والتعاون الاستراتيجي بين روسيا والصين على أساس المساواة والثقة المتبادلة.

ومن أجل الارتقاء بمستوى التعاون في الشؤون التجارية والاقتصادية وشؤون العلم والتكنولوجيا، سيعمل الجانبان بكل نشاط على تعزيز التعاون في المجالات التالية: المشاريع المشتركة الكبيرة في قطاعي النفط والغاز وفي مجـــال التكنولوجيا المتقدمة؛ والمشاركة من قبل المؤسسات الروسية في تنمية المناطق الغربية من الصين؛ والطاقة النووية، والطاقة الكهربائية، وبناء المعدات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومجال المعلومات، وتوريد معدات الطيران المدني والتعاون في إنتاجها، وبناء السفن؛ واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ والاستثمار في روسيا من جانب المشاريع الصينية الكبيرة في مجالات مثل تنمية موارد الغابات، وهياكل النقل الأساسية، والتعاون الصناعي؛ وحماية البيئة.

ويعلن رئيسا دولتي روسيا والصين رغبتهما في العمل معا من أجل تهيئة الظروف المواتية للتعاون في المجالين التجاري والاقتصادي، وتحسين آلية المقاصة بين مصارفهما، بما في ذلك عمليات المقاصة المباشرة بين المصارف في البلدين، وتحسين نوعية الخدمات المالية، وتعزيز كفاءة آلية التحكيم التجاري الروسية – الصينية، وتوفير المعلومات الداعمة للروابط الاقتصادية بين البلدين.

وبالنظر إلى ما تقدم، يعلق رئيسا دولتي روسيا والصين أهمية عظيمة على عقد الاجتماع الدوري السادس لرئيسا الحكومة في الدولتين، وهو الاجتماع الذي سيعقد في سانت بطرسبيرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وسيعطي هذا الاجتماع زخما جديدا لتطوير التعاون الاقتصادي بين روسيا والصين على المدى الطويل.

رابعا

يلاحظ رئيسا دولتي روسيا والصين أن الجانبين سيواصلان العمل جاهدين من أجل جعل الحدود الروسية – الصينية حدودا يسودها حسن الجوار والصداقة والسلم الأبدي والثقة والتعاون الذي يحقق المنفعة المتبادلة. ويعتبر الجانبان أن التنفيذ الناجح للاتفاق بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة جمهورية الصين الشعبية المبرم في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن الاستخدام المشترك لبعض الجزر والمياه المجاورة في الأنهار الحدودية يشكل دليلا على الإرادة السياسية للجانبين واستعدادهما لتسوية القضايا المتبقية بينهما عبر التاريخ.

وتعتزم روسيا والصين العمل بصورة بناءة وبروح عملية من أجل التعجيل في التوصل إلى القرار الأمثل الذي يحظى بقبول الطرفين بشأن تلك الأجزاء من الحدود بين الجانبين التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها حتى الآن؛ وإلى أن يتم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، يستمر الوضع الراهن القائم في هذه المناطق.

خامسا

يشير رئيسا دولتي روسيا والصين إلى أن تطبيق الاتفاقين المعقودين فيما بين روسيا والصين وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان بشأن تدابير بناء الثقة في المجال العسكري وعلاقات حسن الجوار المتبادلة في المناطق الحدودية، اللذين أبرما في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ و٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، يسهمان في إحلال السلم والهدوء والاستقرار في مناطق الحدود، وفي تطوير علاقات حسن الجوار فيما بين جميع الدول الأطراف في هذين الاتفاقين. وقد كان إنشاء منظمة شانغهاي للتعاون التي كانت أوزبكستان إحدى الدول المؤسسة لها بمثابة خطوة رئيسية في اتجاه تعزيز الأمن والاستقرار وتطوير علاقات حسن الجوار والثقة والتعاون في منطقة آسيا الوسطى وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل.

سادسا

يلاحظ رئيسا دولتي روسيا والصين أن استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية هي من العناصر الأساسية للقانون الدولي والمبادئ الرئيسية التي تنظم العلاقات الدولية والشروط الأساسية لوجود أية دولة. ولكل

دولـــة حق مشروع في مقاومة أية مخططات تحاول تقويض هذه المبادئ. وتؤيد روسيا والصين بقوة سياسة كل منهما وما تتخذه من إجراءات فيما يتعلق بحماية وحدة الدولة وسلامتها الإقليمية.

ويشـــكل التوسع المطرد للإرهاب ونزعات الانفصال والتطرف تهديدا خطيرا لأمن الدول ذات السيادة وللسلم وللاستقرار على نطاق العالم. ويعتقد رئيسا دولتي روسيا والصين أنه ليس من الممكن، إلا بالعمل معا، مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لهذه المشاكل، وذلك من خلال بذل جهود متضافرة. وهما عازمان على القيام في هذا الخصوص باتخاذ خطوات هادفة ومعقولة، ثنائية ومتعددة الأطراف.

سابعا

يعتقد رئيسا دولتي روسيا والصين أن تيسير نشوء عالم متعدد الأقطاب يساعد في إقامة نظام دولي جديد مســـتقر وديمقراطي ومنصف ورشيد وخال من المجابهة. وهذه النزعة تلبي من الناحية الموضوعية المصالح الأساسية لجميع الدول.

ويلاحظ رئيسا دولتي روسيا والصين أن نشوء نظام دولي جديد عادل ورشيد يواجه عددا من التحديات. وستعمل روسيا والصين على بذل جهود مشتركة من أجل تعزيز الدور الرائد للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها في الشؤون العالمية، وللتصدي للمحاولات الرامية إلى تقويض القواعد الأساسية للقانون الدولي بالاستناد إلى مفاهيم من قبيل "التدخل الإنساني" و"السيادة المحدودة".

ويعتـــبر رئيســـا دولتي روسيا والصين أنه من المهم بصفة خاصة الاستفادة بالكامل من إمكانات الأمم المتحدة من أجل توزيع فوائد العولمة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي العالمي على نحو أكثر تكافؤا، مع تضييق الفجوات المتزايدة بين الشمال والجنوب وضمان إمكانية وصول جميع البلدان، على قدم المساواة، إلى تكنولوجيات المعلومـــات والاتصالات المتقدمة. وينبغي أن يتحول محور تركيز عملية العولمة الاقتصادية نحو القضاء على عدم المساواة والفقر، وتعزيز التنمية والأمن الاجتماعي، وتحسين نوعية الحياة.

ويعتقد رئيسا دولتي روسيا والصين أنه من خلال المفاوضات السلمية وحدها يمكن إيجاد السبل الكفيلة بتســـوية مشـــاكل مـــن قبيل قضية الشرق الأوسط وقضية العراق، ومشاكل كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا) وأفغانستان؛ وهذا سيكون في مصلحة جميع الأطراف المعنية.

ولـــدى روسيا والصين فهم مشترك لمسألة الأمن والاستقرار في المناطق المتاخمة لأراضيهما. وستعملان، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، من أجل ضمان الاستقرار والأمن وتعزيز التعاون القائم على الثقة في منطقة آسيا – المحيط الهادئ.

ثامنا

يعلق رئيسا دولتي روسيا والصين أهمية قصوى على تعزيز الاستقرار الاستراتيجي على المستويين العالمي والإقليمي، والمحافظة على النظام القائم لمعاهدات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وتعزيز عملية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها، وعدم نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وتوفير ضمانات للمصالح الأمنية لجميع الدول دون استثناء. وتؤيد روسيا والصين باستمرار هذه المواقف فيما يتصل بجميع المسائل المذكورة أعلاه.

ويعيد رئيسا دولتي روسيا والصين تأكيد المواقف المسجلة في البيان المشترك بشأن نظام الدفاع المضاد للقذائف الموقع في بيجين في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بشأن نظام الدفاع المضاد للقذائف التسيارية، ويشددان على الأهمية الرئيسية لمعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية بوصفها حجر الزاوية بالنسبة لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي والأساس لإجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وهما يحثان على المحافظة على هذه المعاهدة بشكلها الحالي. وهما يدعوان إلى إجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، مع المحافظة على معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية والتقيد بها.

ويعتقد رئيسا دولتي روسيا والصين أنه من الضروري أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده من أجل منع انتشار القذائف وتكنولوجيات القذائف، ومواصلة المناقشات فيما بين جميع الدول المعنية بشأن إمكانية إقامة وتعزيز نظام عالمي لمنع انتشار القذائف، وذلك على أساس متكافئ ودون تمييز.

ويعتقد رئيسا دولتي روسيا والصين أن هناك حاجة ملحة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ولاعتماد وثائق قانونية دولية تحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ولهذه الغاية، تدعو روسيا والصين إلى إجراء محادثات متعددة الأطراف بشأن هذه القضية في مؤتمر نزع السلاح، وإلى إنشاء لجنة مخصصة معنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تسند إليها ولاية تفاوضية.

ويعيد رئيسا دولتي روسيا والصين تأكيد التزامهما بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠٠٠، وسوف يعملان على تعزيز تعاونهما في مجال منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وبخاصة من خلال المساعدة في انضمام جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى معاهدة عدم الانتشار.

ويدعو رئيسا دولتي روسيا والصين إلى الاستئناف السريع للعمل في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك الشروع المبكر في المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل استخدامها في صنع الأسلحة النووية وغير ذلك من الأجهزة النووية المتفجرة.

تاسعا

وقد وجه جيانغ زيمين رئيس جمهورية الصين الشعبية دعوة إلى فلاديمير بوتن رئيس الاتحاد الروسي للقيام بزيارة دولة إلى جمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٠٢ في الوقت الذي يناسبه. وقد قبلت الدعوة بامتنان. وسيتم الاتفاق على موعد الزيارة ومدتها من خلال القنوات الدبلوماسية.

رئيس
الاتحـــاد الروســـي

رئيس
جمهورية الصين الشعبية

موسكو، ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١

- - - - -